الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

الأداء الاقتصادي لدولة الإمارات خلال عام 2001
والتوقعات لعام 2002

سجل الاقتصاد العالمي تباطؤا في النمو عام 2001نتيجة ضعف الأداء في المناطق الاقتصادية الرئيسية في العالم ، حيث بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي 2.4 % عام 2001 مقارنة بـ4.7 % عام 2000 ، وكان أكثر العوامل تسببا في بطء النمو الاقتصادي ، هو ضعف أسواق النفط العالمية الذى نجم عنه إنخفاض كبير في أسعار النفط وعوائده، ولقد تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بصورة مباشرة نتيجة لذلك ، ورغم كل الظروف الاقتصادية والأمنية التي سادت المنطقة والعالم خلال العام الماضي ، إلا أن الدولة استطاعت التكيف مع الضغوط والأزمات التي تعرض لها العالم كأحداث الحادي من سبتمبر وما ترتب على ذلك من أجواء غير ملائمة للنمو الاقتصادي وكذلك تذبذب أسعار النفط .

تشير البيانات التي أعدتها وزارة التخطيط أن الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 بلغ 248 مليار درهم بإنخفاض قدره 4% عن عام 2000 ، ولكن رغم ذلك فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط عام 2001 حققت 179 مليار درهم بنسبة 72 % من إجمالي الناتج المحلي وهو مؤشر جيد يدل على تحسن الأوضاع الاقتصادية للقطاعات الأخرى ودليل على قدرة الاقتصاد الوطني على تخطي العقبات والصعاب الناجمة عن إنخفاض العوائد النفطية .

وعند تتبع هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعيا بدون القطاع النفطي عام 2001 نجد أن قطاع الصناعات التحويلية قد ساهم بأعلي نسبة في الناتج المحلي الإجمالي حيث حقق ما نسبته 19.3 % ويرجع ذلك لأهتمام الدولة بهذا القطاع تجنبا لسلبيات تدني عوائد النفط وخلق قطاع صناعي قادر على مواصلة مسيرة التنمية ، وتبرز صناعة البتروكيماويات والغاز كأحدىالأنشطه الصناعية الهامة بالدولة ، كما أن الإهتمام بإقامة مناطق صناعية إضافةإلى المناطق الحرة وما تحتويه من صناعات متنوعة بين المتوسطة والكبيرة كان له أكبر الأثر في نمو هذا القطاع .

أما قطاع الخدمات الحكومية والذى يشمل الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الرعاية الإجتماعية فقد حقق ما نسبته 15.4 % من جملة الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك إلى أهتمام الدولة بنشر التعليم بأنواعه العام والفني والجامعي والتقني ، كما أن هناك حرص على أستمرار المستوى اللائق للخدمات الصحية الوقائية والعلاجية 0 كما أن قطاع التجارة وخدمات الإصلاح حقق ما نسبته 12.8 % من جملة الناتج المحلي وترجع أهميته إلى كونه قطاع يوفر للأقتصاد احتياجاتة من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية ، كما أنه يلبي إحتياجات السكان المتزايدة من السلع الإستهلاكية ويضطلع القطاع الخاص بغالبية النشاط التجاري في الدولة0 وحقق قطاع العقارات وخدمات الأعمال ما نسبته 11 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 ويعكس ذلك أهتمام الدولة بتوفير المسكن الملائم للمواطنين في

كافة أنحاء الدولة وتلبية الطلب المتزايد على السكن لكافة السكان ، كما حقق قطاع النقل والتخزين والإتصالات ناتجا نسبته 10.1 % من إجمالي الناتج المحلي ويرجع ذلك إلى ضخامة حجم الاستثمارات التي وجهت لهذا القطاع بإعتباره أحد ركائز التنمية في الدولة 0 وساهم قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قدرها 9.7 % عام 2001 نتيجة للحركة العمرانية الواسعة التي تشهدها الدولة في جميع القطاعات .

لقد أولت الدولة الجانب الاستثماري أهتماما خاصا ، إذ تم تخصيص نسب مالية من الإيرادات العامة لتمويل المشاريع ، كما قدمت الدولة الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص بهدف زيادة كفاءته في تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية .

حيث إرتفع حجم الاستثمارات الثابتة المنفذة عام 2001 إلى 58.7 مليار درهم عن ما تم تنفيذه في عام 2000 وهو 57.4 مليار درهم وبلغت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي عام 2001 نحو 23.6 % وهي نسبة مرتفعة تعبر عن أهتمام الدولة بالجانب الاستثماري للمحافظة على استمرار القوة الدافعة للعملية التنموية .

وبتحليل الهيكل القطاعي للأستثمارات يتضح أن هناك خمسة قطاعات نفذت 72 % من استثمارات الدولة عام 2001 ، يأتي قطاع النقل والتخزين والإتصالات في مقدمة تلك القطاعات إذ نفذ استثمارات بنسبة 17 % من جملة الاستثمارات المحققة في هذا العام بلغت حوالي 10 مليار درهم ، فقد قامت عدة مشاريع في أنشطته مثل مشاريع الطرق والجسور وإضافات للأرصفة بالموانئ البحرية وتوسعات بالمطارات وزيادة سعة المستودعات والبرادات اضافة الى المشاريع الرئدة في الاتصالات ، ويأتي قطاع العقارات وخدمات الأعمال في المرتبة الثانية إذ حقق مانسبته 16.7 % من جملة ما تم تنفيذه من استثمارات عام 2001 وبقيمة 9.8 مليار درهم متمثلة في بنايات سكنية حديثة وفلل ، وتعتبر مساهمة القطاع الخاص هي الأبرز في هذا النوع من الاسكان ، بينما ركزت الحكومة على مجال الاسكان الشعبي لتلبية الإحتياجات السكنية للأسر المواطنة0 كما ان قطاع الصناعات التحويلية استثمر في مشروعات تركزت غالبتها في القطاع العام وخاصة في الصناعات البتروكيماوية ، كما يقوم برنامج المبادلة (الاوفست) بتأسيس مشروعات مشتركة في المجال الصناعي بالدولة كبناء السفن ومشروع الغاز مع دولة قطر (دولفين) ، و تعمل الحكومة على تفعيل دور القطاع الخاص في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لذلك حقق قطاع الصناعات التحويلية استثمارات نسبتها 16.4 % من إجمالي الاستثمارات بقيمة 9.6 مليار درهم عام 2001 0 ونفذ قطاع الصناعات الاستخراجية (النفط الخام) استثمارات بلغت نسبتها 12.8 % بقيمة 7.7 مليار درهم تركزت في مشروعات التنقيب وتطوير الحقول0 كما ان استثمارات قطاع الكهرباء والماء بلغت قيمتها 5.3 مليار درهم بنسبة 9.2 % في صورة مشروعات لزيادة الطاقة الكهربائية والمائية لتواكب متطلبات النهضة الاقتصادية والعمرانية بالدولة .

تحسن أداء المؤسسات المالية في الدولة عام 2001 عما كان عليه في العام 2000 ، حيث أرتفع حجم السيولة المحلية الخاصة إلى 156.5 مليار درهم مقارنة بـ 141.5 مليار درهم عام 2000 وبنسبة زيادة حوالي 10.6 % ، ويأتي ذلك نتيجة لإرتفاع حجم الودائع النقدية بنسبة 20.4 % وكذلك الودائع شبة النقدية (الآجله) بنسبة 8.8 % والتي وصل حجمها في عام 2001 إلى 117 مليار درهم ، إضافة إلى ذلك فإن حجم الإئتمان للقطاع الخاص وصل إلى 130.7 مليار درهم عام 2001 يعتبر ذلك دليل على أستمرار وتيرة الإنتعاش في الاقتصاد المحلي ، وقد أظهرت النتائج المالية للمؤسسات المصرفية في الدولة بشكل عام نتائج إيجابية بالنسبة لأرباحها المحققة ، حيث وصلت في بعضها إلى نتائج قياسية بالنسبة للسنوات السابقة ، و كان من السمات البارزة بالنسبة للأوضاع المالية أنطلاق سوقي الأوراق المالية في دبي ثم ابوظبي وممارسة عملهما مما ساهم في دعم النشاط الاقتصادي في الدولة والسلطات النقدية ممثلة في المصرف المركزي تعمل جاهدة لتنظيم القطاع المصرفي وتدعيمه ليكون مؤهلا لمتطلبات إتفاقية التجارة العالمية للخدمات بعد ان اصبحت الدولة عضوا في منظمة التجارة العالمية عام 1996 .

تشير التقديرات التى أعدتها وزارة التخطيط إلى أن عدد السكان بالدولة بلغ عام 2001 حوالي 3488 ألف نسمة بينما كان حجم السكان بالدولة عام 2000 حوالي 3247 ألف نسمة ، وأن جملة المشتغلين يمثلون ما نسبته 53.1 % من جملة سكان بالدولة عام 2001 ، إستحوذت أربعة قطاعات على 60 % من جملة المشتغلين ، حيث بلغت نسبة المشتغلين في قطاع التجارة وخدمات الأعمال ما يقرب من 20% من جملة المشتغلين وقطاع التشييد والبناء يعمل فيه ما نسبته 16.3 % وقطاع الصناعات التحويلية يعمل به ما نسبته 13 % وقطاع الخدمات الحكومية يعمل به 11.5 % من جملة المشتغلين عام 2001 .

تتوقع وزارة التخطيط أن تتمكن الدولة عام 2002 من تجاوز تداعيات الأحداث التي مرت بالعالم وأن تستمر مسيرة التنمية الاقتصادية نحو تحقيق أهدافها وخصوصا في مجال تنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق والعمل على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية العالمية .

وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي فمن المتوقع أن تتشكل أوضاع اقتصادية جديدة وخاصة في جانب العمل المشترك بعد إقرار تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة وتحديد الإطار الزمني لتحقيق الوحدة النقدية .

ونتيجة للسياسات المتوازنة لمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ومحاولاتها إمتصاص الفائض من السوق النفطي والتعاون من الدول خارج المنظمة ، فإن الأسعار يمكن أن تستقر او تحقق إرتفاعا طفيفا ينعكس بصورة ايجابية على العوائد النفطية للدول وسيساهم في حل كثير من المشكلات سواء على مستوى الميزانيات الحكومية أو على مستوى الناتج المحلي الإجمالي .

فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلى الاجمالي بنسبة 3.5 % ليبلغ ما قيمته 256.9 مليار درهم عام 2002 مقارنة بعام 2001 ، كما ان القطاعات غير النفطية من المتوقع أن تواصل نموها لتصل إلى 187.1 مليار درهم عام 2002 من إجمالي الناتج المحلي ومن جانب آخر فمن المتوقع أن يرتفع حجم الاستثمارات الثابتة إلى 60 مليار درهم في عام 2002 .